

Distr.: General
2 April 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

البند ١٥٨ (أ) من جدول الأعمال

تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق
الأوسط: قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

أداء ميزانية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من
١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ والميزانية
المقترحة للبعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/
يونيه ٢٠١٤

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

١٠٠ ٥٢٦ ٥٠ دولار	الاعتمادات للفترة ٢٠١٢/٢٠١١
٣٠٠ ٢٤٣ ٤٨ دولار	النفقات للفترة ٢٠١٢/٢٠١١
٨٠٠ ٢٨٢ ٢ دولار	الرصيد الحر للفترة ٢٠١٢/٢٠١١
٠٠٠ ٩٩٢ ٤٥ دولار	الاعتمادات للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢
٠٠٠ ٩٩٢ ٤٥ دولار	النفقات المتوقعة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ ^١
صفر دولار	الرصيد الحر المقدّر للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ ^١
٨٠٠ ٤٤٣ ٤٧ دولار	الاقتراح المقدّم من الأمين العام للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤
٥٠٠ ٣٥٦ ٤٧ دولار	توصية اللجنة الاستشارية للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤

(أ) التقديرات في ١١ شباط/فبراير ٢٠١٣.



الرجاء إعادة استعمال الورق



أولا - مقدمة

١ - تستتبع توصية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الواردة في الفقرة ٢٢ أدناه تخفيضا قدره ٨٧ ٣٠٠ دولار في الميزانية المقترحة لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ (انظر A/67/705). وقد قدمت اللجنة ملاحظات وتوصيات، حسب الاقتضاء، في الفقرات الواردة أدناه.

٢ - وقد اجتمعت اللجنة، أثناء نظرها في التقرير، بممثلين عن الأمين العام قدموا إليها معلومات وإيضاحات إضافية اختتمت بردود خطية وردت في ١٨ آذار/مارس ٢٠١٣. وترد في نهاية هذا التقرير قائمة بالوثائق التي استعرضتها اللجنة الاستشارية وتلك التي استندت إليها كمعلومات أساسية عند نظرها في تمويل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. وترد تعليقات اللجنة وتوصياتها المفصلة المتعلقة باستنتاجات مجلس مراجعي الحسابات بشأن عمليات حفظ السلام وبشأن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام في تقريرها ذوي الصلة (انظر A/67/782 و A/67/780 على التوالي).

ثانيا - تقرير أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢

٣ - تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة قد اعتمدت، في قرارها ٣٠٢/٦٥، مبلغا إجماليه ١٠٠ ٥٢٦ ٥٠ دولار (صافيه ٤٨ ٩٩٩ ٤٠٠ دولار) للإنفاق على قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢. وقد بلغ مجموع النفقات لتلك الفترة مبلغا إجماليه ٤٨ ٢٤٦ ٣٠٠ دولار (صافيه ٤٦ ٨٨٧ ٩٠٠ دولار)، أي ما يقل بمبلغ إجماليه ٢ ٢٨٢ ٨٠٠ دولار (صافيه ٢ ١١١ ٥٠٠ دولار) عن المبلغ الذي اعتمدته الجمعية العامة، أي ما يعادل نسبة ٩٥,٥ في المائة من حيث معدل تنفيذ الميزانية. ووفقا لما هو مبين في الفرع الثالث - ألف من تقرير الأمين العام (A/67/589)، فإن الانخفاض في الإنفاق هو الناتج الصافي لانخفاض الاحتياجات بمبلغ قدره ١٠٠ ٥٧٢ ٢ دولار تحت بند تكاليف الأفراد العسكريين و ٦٩٧ ٧٠٠ دولار تحت بند التكاليف التشغيلية قابله جزئيا زيادة في الإنفاق قدرها ٩٨٧ ٠٠٠ دولار تحت بند الموظفين المدنيين (انظر الفقرات من ٤ إلى ٧ أدناه). ويرد موجز للأنشطة التي اضطلعت بها البعثة خلال تلك الفترة لتنفيذ ولايتها في الفقرتين ٩ و ١٠ من تقرير الأمين العام، ويرد في الفرع الثاني - هاء من التقرير نفسه بيان لمدى التقدم الفعلي المحرز مقارنة بالإنجازات المتوقعة للفترة.

٤ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الزيادة في الإنفاق بمبلغ قدره ٩٨٧ ٠٠٠ دولار تحت بند تكاليف الأفراد المدنيين تعادل ما نسبته ٨,٥ في المائة من المخصصات. وبالنسبة للاحتياجات المتصلة بالموظفين الدوليين، أبلغت اللجنة بأن الزيادة في الإنفاق بمبلغ قدره ٢٠٠ ١٦١ ١ دولار أو ما نسبته ١٤,٤ في المائة من المخصصات تُعزى إلى احتياجات إضافية لتغطية التكاليف العامة للموظفين (٢٦٥ ٠٠٠ دولار) لغرض إجلاء معالي الموظفين نتيجة للحالة الأمنية في منطقة القوة، وكذلك لتغطية الاحتياجات الإضافية المتعلقة ببدل الخطر (٦٨ ٨٠٠ دولار)، ويقابل ذلك جزئياً انخفاض في الاحتياجات المتعلقة بالانقطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين (١٦٦ ٢٠٠ دولار)، بسبب تنقيح جداول مرتبات الموظفين الدوليين اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، وبالمرتبات (٦ ٤٠٠ دولار).

٥ - وفي إطار بند الموظفين الوطنيين، يُعزى أساساً لانخفاض الاحتياجات البالغ ٣٠٠ ٢٠٤ دولار أو ما نسبته ٥,٧ في المائة من المخصصات إلى الفرق في متوسط سعر الصرف الفعلي لليرة السورية البالغ ٥٦,٩ ليرة سورية مقابل دولار الولايات المتحدة، مقارنة بسعر الصرف المدرج في الميزانية البالغ ٤٦,٣ ليرة مقابل الدولار، ويقابل ذلك جزئياً زيادة في الاحتياجات المتعلقة بالعمل الإضافي (انظر الفقرة ٢٤).

٦ - وفي إطار بند المساعدة المؤقتة العامة، تُعزى الاحتياجات الإضافية البالغة ١٠٠ ٣٠ دولار أو ما نسبته ٧٣,٤ في المائة من المخصصات إلى تكاليف الاستعاضة المؤقتة عن موظفين في إجازة أمومة وفي إجازة مرضية وتكاليف المساعدة الإضافية المتعلقة بالمهام التشغيلية التي اقتضتها الحالة الأمنية، في مجالات منها إدارة المرافق والنقل.

٧ - ويمكن الاطلاع على التعليقات التي أبدتها اللجنة الاستشارية على المعلومات الواردة في تقرير الأداء بشأن فرادى أوجه الإنفاق، عند الاقتضاء، في مناقشة الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ الواردة في الفقرات الواردة أدناه.

ثالثاً - المركز المالي والمعلومات المتعلقة بالأداء في الفترة الحالية

٨ - أبلغت اللجنة الاستشارية بأن مبلغاً إجماليه ١ ٧٣٩ ٧٤٤ ٠٠٠ دولار كان قد قُسم في ٦ شباط/فبراير ٢٠١٣، كأُنصبة مقررّة على الدول الأعضاء فيما يتعلق بقوة الأمم المتحدة المؤقتة لمراقبة فض الاشتباك منذ إنشائها. وحتى ٦ شباط/فبراير ٢٠١٣، بلغت المدفوعات المقبوضة ١ ٧٠٥ ٠٠٥ ٠٠٠ دولار، ليتبقى بذلك رصيد غير مسدد قدره ٣٤ ٧٣٩ ٠٠٠ دولار. وفي ٤ شباط/فبراير ٢٠١٣، كانت لدى القوة موارد نقدية قدرها

١٥ ٦٠٠ ٠٠٠ دولار؛ وبعد احتساب احتياطي نقدي تشغيلي لمدة ثلاثة أشهر قدره ٧ ٦٤٣ ٠٠٠ دولار، بلغ الرصيد المتبقي ٧ ٩٥٧ ٠٠٠ دولار.

٩ - وأبلغت اللجنة الاستشارية كذلك بأن مدفوعات سددت في عام ٢٠١٢ بلغ إجماليها ١٦ ٦٦١ ٠٠٠ دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ لتغطية تكاليف القوات حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، وبلغ الرصيد المستحق ما قدره ٣ ٣٦٥ ٧٨٨ دولار للفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، بلغ مجموع المدفوعات المسددة في عام ٢٠١٢ ما قدره ٩٦٦ ٠٠٠ دولار لتغطية تكاليف المعدات المملوكة للوحدات حتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، وبلغ الرصيد المستحق ما قدره ٢٢١ ٠٠٠ دولار. وفيما يتعلق بتعويضات الوفاة والعجز، لم تكن هناك أي التزامات غير مصفاة أو مطالبات مستحقة.

١٠ - وزودت اللجنة الاستشارية بمعلومات عن حالة شغل وظائف الأفراد العسكريين والموظفين المدنيين في البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣، في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ على النحو التالي:

الفئة	الوظائف المأذون بها ^(أ)	الوظائف المشغولة	معدل الشواغر (النسبة المئوية)
الوحدات العسكرية	١ ٠٤٧	١ ٠١٣	٣,٢
الموظفون الدوليون	٤٦	٤١	١٠,٩
الموظفون الوطنيون	١١٠	١٠٢	٧,٣

(أ) يمثل أعلى قوام مأذون به لهذه الفترة.

١١ - وزودت اللجنة الاستشارية أيضا بمعلومات عن النفقات الحالية والمتوقعة للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣، مع ذكر أسباب الفروق. وفي ٣١ كانون الأول/يناير ٢٠١٣، بلغت النفقات الحالية مبلغا إجماليه ٢٥ ٠١٤ ٩٠٠ دولار (صافيه ٢٤ ٢٦٥ ١٠٠ دولار) مقارنة باعتماد إجماليه ٤٥ ٩٩٢ ٠٠٠ دولار (صافيه ٤٤ ٩٢٩ ٣٠٠ دولار). وأبلغت اللجنة بأن القوة تعتمز استخدام كامل الاعتمادات الموافق عليها البالغة ٤٥ ٩٩٢ ٠٠٠ دولار في الفترة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣. ويتوقع أن ينتج عن انخفاض الاحتياجات من الأفراد العسكريين رصيد حر قدره ٢٣٠ ٨٠٠ دولار، أو ما نسبته ١ في المائة من المخصصات البالغة ٢٣ ٣٨٠ ٨٠٠ دولار. وفي إطار بند الموظفين المدنيين، يتوقع أن ينتج عن زيادة الاحتياجات من الموظفين زيادة في الإنفاق بمبلغ قدره ٣ ٩٤٠ ٠٠٠ دولار أو ما نسبته

٣٨,٤ في المائة من المخصصات البالغة ١٠ ٢٦٠ ٥٠٠ دولار. وفي إطار بند التكاليف التشغيلية، يتوقع أن ينتج عن انخفاض الاحتياجات رصيد حر قدره ٣ ٧٠٩ ٢٠٠ دولار، أو ما نسبته ٣٠ في المائة من المخصصات البالغة ١٢ ٣٥٠ ٧٠٠ دولار. وأبلغت اللجنة كذلك، عند الاستفسار، بأن الزيادة في الاحتياجات من الموظفين المدنيين ستغطي عن طريق إعادة ترتيب أولويات تخصيص الموارد المتعلقة بالتكاليف التشغيلية، وذلك بالتشاور مع النظراء في إدارة الدعم الميداني وإدارة عمليات حفظ السلام من أجل كفالة تفادي تعريض تنفيذ الولاية للخطر. وأبلغت اللجنة بأن عدم القدرة على تلبية الاحتياجات من الموارد في إطار الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ يستتبعه اتخاذ الأمين العام الإجراءات الملائمة، في الوقت المناسب، لغرض الحصول على التمويل عن طريق الهيئات التشريعية.

١٢ - وأبلغت اللجنة الاستشارية كذلك بأن القوة، سعياً منها إلى المحافظة على قدرتها الكاملة على تنفيذ الولاية، اتخذت خطوات خلال هذه الفترة المالية من أجل تسريع وتيرة تسيير الدوريات، وتعزيز مواقعها ورفع مستوى القدرة على الحركة من خلال استبدال ناقلات الأفراد المصفحة القديمة واقتناء ٣١ مركبة مصفحة من بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية.

١٣ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن التخفيض المتوقع في موارد الميزانية المتاحة لتغطية التكاليف التشغيلية في الفترة الحالية، إضافة إلى النفقات المتوقعة غير المدرجة في الميزانية للتصدي للتحديات العملية المتغيرة التي تواجهها القوة، على النحو المبين في الفقرة ١٢ أعلاه، قد تعرض للخطر قدرة القوة على تنفيذ ولايتها بكفاءة. ومن جهة أخرى، تعرب اللجنة عن قلقها إذ أن حجم التخفيض المتوقع في إطار بند التكاليف التشغيلية في الفترة الحالية قد يدل على مبالغة في تقدير ميزانية القوة. وبالتالي، تقترح اللجنة، قبل نظر الجمعية العامة في الميزانية المقترحة للقوة، بأن يعيد الأمين العام تقييم الاستخدام المقرر لموارد الميزانية المعتمدة للفترة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ من أجل ضمان استيعاب أي احتياجات إضافية دون أن يكون لذلك تأثير سلبي على تنفيذ الولاية، وبأن يزود الجمعية العامة بمعلومات محدثة عن النفقات في الفترة الحالية عند نظرها في الميزانية المقترحة لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤.

رابعاً - الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤

ألف - الولاية والنتائج المقررة

١٤ - أنشأ مجلس الأمن ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك بموجب قراره ٣٥٠ (١٩٧٤). وقرر المجلس بقراره ٢٠٢٨ (٢٠١٢) المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ تجديد ولاية البعثة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣. وفي هذا الصدد، تشير اللجنة الاستشارية إلى أن البعثة ستواصل تنفيذ ولايتها المتمثلة في الحفاظ على وقف إطلاق النار بين القوات الإسرائيلية والسورية والإشراف على فض الاشتباك في المنطقة الفاصلة.

١٥ - ويرد تبيان افتراضات التخطيط ومبادرات دعم البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ في الفقرات من ٧ إلى ١٥ من تقرير الأمين العام (A/67/705). ويشير التقرير إلى أن من غير المتوقع أن يطرأ تغيير على هيكل القوة ونشرها خلال الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، وأن القوة ستستمر في تعزيز قدرتها على الحركة وتحسين ما لديها من معدات المراقبة والاتصالات ومن هياكل أساسية للحفاظ على القدرة العملياتية والأمنية المطلوبة وستواصل المناقشات مع البلدان المساهمة بقوات بهدف تعزيز القدرات العملياتية للقوة. ومع ذلك، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن إدارة عمليات حفظ السلام قد نشرت في القوة في الآونة الأخيرة فريقاً لدراسة قدرات البعثة، عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٠٨٤ (٢٠١٢)، مما قد يسفر عن إصدار توصية بتعديل العنصر العسكري في القوة. وتأمل اللجنة أن تعرض أي احتياجات إضافية من موارد الميزانية تنتج عن دراسة القدرات العسكرية للقوة على الجمعية العامة في الوقت المناسب.

١٦ - ويقدم الأمين العام في الفقرة ١١ من تقريره عن الميزانية المقترحة لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (A/67/705) معلومات عن تنفيذ خطة دعم البعثة. فوفقاً لما ذكره الأمين العام، تعتزم القوة، خلال الفترة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣، تنفيذ المرحلة الرابعة من الخطة، التي تتمثل في استخدام المخزونات على أكفأ وجه من خلال التقليل من عمليات الاستبدال والبدء في استخدام معدات ومرافق أكثر تقدماً من الناحية التكنولوجية من أجل تعزيز قدرات القوة، مما يؤدي إلى تحقيق وفورات في التكاليف وتقليص المخزونات غير المستهلكة بنسبة إجماليتها ١٠ في المائة. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن هذا الدعم المعزز من المقرر تقديمه في حدود موارد الميزانية الحالية ومن خلال الاستفادة من الفرص المتاحة للتعاون فيما بين بعثات حفظ السلام في الشرق الأوسط.

باء - الاحتياجات من الموارد

١٧ - تبلغ الميزانية المقترحة لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ١ تموز/ يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ مبلغا إجماليه ٤٧ ٤٤٣ ٨٠٠ دولار (صافيه ٤٦ ١٦١ ٠٠ دولار)، أي ما يمثل زيادة قدرها ١ ٤٥١ ٨٠٠ دولار، أو ما نسبته ٣,٢ في المائة، بالقيمة الإجمالية، مقارنة بالاعتماد البالغ إجماليه ٤٥ ٩٩٢ ٠٠ دولار للفترة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣. وتعكس الميزانية المقترحة زيادة في المخصصات المتعلقة بالموظفين المدنيين قدرها ٣ ٣٩٠ ٥٠٠ دولار، يقابلها جزئيا تخفيض في المخصصات المتعلقة بالأفراد العسكريين قدره ٦٦٧ ٢٠٠ دولار وبالتكاليف التشغيلية قدره ١ ٢٧١ ٥٠٠ دولار. وترد الاحتياجات من الموارد المالية في الفرع الثاني من تقرير الأمين العام عن الميزانية المقترحة (A/67/705). وتغطي ميزانية البعثة تكاليف نشر ١٠٤٧ فردا من الأفراد العسكريين؛ و ٤٨ موظفا دوليا، بمن فيهم موظفان يشغلان وظيفتين ممولتين في إطار المساعدة المؤقتة العامة؛ و ١١٠ موظفين وطنيين في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤.

١٨ - ويرد تحليل للفروق في الفرع الثالث من تقرير الأمين العام عن الميزانية المقترحة.

١ - الأفراد العسكريون

الفئة	العدد المعتمد للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤	العدد المقترح للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥
أفراد الوحدات العسكرية	١٠٤٧	١٠٤٧

١٩ - تبلغ الموارد المطلوبة للأفراد العسكريين للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ ما قدره ٢٢ ٧١٣ ٦٠٠ دولار، وهو ما يمثل انخفاضا قدره ٢٠٠ ٦٦٧ دولار، أو ٢,٩ في المائة، مقارنة بمخصصات الفترة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣. ويعزى ذلك الانخفاض في إطار بند الأفراد العسكريين أساسا إلى ما يلي: (أ) استبعاد اعتماد مبلغ إضافي يدفع لمرة واحدة إلى البلدان المساهمة بقوات من بند سداد تكاليف القوات، في الفترة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣، مأذون به بموجب قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٦٤ (٢٠٠ ٦٩٤ دولار)؛ (ب) انخفاض الاعتمادات المخصصة للسفر المتعلق بالتمركز والتناوب والإعادة إلى الوطن لأفراد الوحدات استنادا إلى النفقات الأخيرة (١٧٦ ٩٠٠ دولار)، تقابله جزئيا احتياجات إضافية لحصص الإعاشة (٢٠٣ ٩٠٠ دولار) بسبب تنفيذ عقد جديد لحصص الإعاشة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.

٢٠ - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الموارد المقترحة للأفراد العسكريين.

٢ - الموظفون المدنيون

الموظفون المدنيون	العدد المعتمد للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣	العدد المقترح للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤
الموظفون الدوليون	٤٦	٤٦
الموظفون الوطنيون	١١٠	١١٠
المساعدة المؤقتة العامة		
الموظفون الدوليون	-	٢

(أ) يمثل أعلى مستوى مأذون به/مقترح للقوام.

٢١- وتقدر الاحتياجات من الموظفين المدنيين للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ بمبلغ ١٣ ٦٥١ ٠٠٠ دولار، مما يعكس زيادة قدرها ٣ ٣٩٠ ٥٠٠ دولار، أي بنسبة ٣٣ في المائة، مقارنة بالمخصصات المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢.

٢٢- وتبلغ الموارد المقترحة في إطار بند الموظفين الدوليين ٨ ٧١٩ ٤٠٠ دولار، مما يعكس زيادة قدرها ١ ١٦٥ ٧٠٠ دولار أو ما نسبته ١٥,٤ في المائة، مقارنة بالمبلغ المخصص للفترة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣، وهو ما يعزى إلى اعتماد بدل الخطر، الذي تمت الموافقة عليه لمنطقة عمليات القوة منذ تموز/يوليه ٢٠١٢، وتنقيح تقدير التكاليف العامة للموظفين. ويرد في الفقرة ٣٠ من تقرير الأمين العام (A/67/705) أن تكاليف الموظفين تعكس تطبيق عامل شغور نسبته ١٠ في المائة على الموظفين الدوليين للفترة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنها أوصت في تقريرها السابق بتنقيح عامل الشغور للفترة الحالية من المستوى المقترح البالغ ١٠ في المائة إلى ١٠,٩ في المائة في الفترة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ (A/66/718/Add.10، الفقرة ٢٩)، وهو ما أقرته الجمعية العامة في قرارها ٦٦/٢٧٦. وأبلغت اللجنة بأن معدل الشغور في الوظائف الدولية في القوة بلغ متوسطه ٩,١ في المائة للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، إلا أن معدل الشغور الفعلي كان ١٠,٩ في المائة في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وتوصي اللجنة بزيادة عامل الشغور المطبق على الموظفين الدوليين في القوة إلى ١٠,٩ في المائة، وتخفيض الاحتياجات من موارد الميزانية ذات الصلة للفترة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ وفقاً لذلك.

٢٣ - وفي إطار بند الموظفين الوطنيين، تبلغ الموارد المقترحة ٤٠٠ ٤٢٠ ٤ دولار، مما يعكس زيادة قدرها ٦٠٠ ٧٥٤ ١ دولار، أو ما نسبته ٦٥,٨ في المائة، مقارنة بالمبلغ المخصص للفترة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣، وهو ما يعزى إلى وضع جداول مرتبات الموظفين الوطنيين مقومة بدولارات الولايات المتحدة اعتباراً من ١ آب/أغسطس ٢٠١٢، وإلى اعتماد بدل الخطر، الذي تمت الموافقة عليه لمنطقة عمليات القوة منذ تموز/يوليه ٢٠١٢ (انظر A/67/705، الفقرة ٤١).

٢٤ - وفيما يتعلق بوضع جداول مرتبات الموظفين المحليين مقومة بدولارات الولايات المتحدة، أُبلغت اللجنة الاستشارية، بناءً على استفسارها، بأن تطبيق تدابير خاصة يندرج ضمن المنهجية المعتمدة لاستقواء المرتبات، من أجل معالجة حالات معينة من الضائقة الاقتصادية الحادة وعدم الاستقرار الاقتصادي أو الاجتماعي طويل الأجل. وتشمل الحالات المحددة التضخم السريع بعد حدوث انخفاض كبير في قيمة العملة المحلية، والاضطرابات المدنية أو الحرب، وأسواق العمل التي يكون فيها أصحاب العمل محدوداً للغاية. وأُبلغت اللجنة كذلك بأن المقصود من تطبيق تدابير خاصة ليس توفير الحماية الكاملة للموظفين المعيّنين محلياً من الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة في مركز العمل، بل توفير استقرار جزئي في الحالات القاسية.

٢٥ - وأُبلغت اللجنة الاستشارية بأن مكتب إدارة الموارد البشرية أخرى، وفقاً للمنهجية المعتمدة لاستقواء المرتبات، استعراضاً للتدابير الخاصة في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٢. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، تمت الموافقة على منحة لا تدخل في حساب المعاش التقاعدي للموظفين الوطنيين بنسبة ١٠ في المائة، وفي شباط/فبراير ٢٠١٢، تمت الموافقة على منحة لا تدخل في حساب المعاش التقاعدي بنسبة ٤٠ في المائة، لأن الحالة الأمنية استمرت في التدهور. وأُبلغت اللجنة بأن الغرض من المنحة التي لا تدخل في حساب المعاش التقاعدي هو توفير الاستقرار الجزئي لأجور الموظفين الوطنيين، حيث أن سعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة بين الليرة السورية ودولار الولايات المتحدة خلال هذه الفترة تدهور بنسبة ٤٠ في المائة في الفترة بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ (٤٩,٣ ليرة سورية) وشباط/فبراير ٢٠١٢ (٦٩,٢٥ ليرة سورية). ومُدد في وقت لاحق هذا التدبير الخاص المتمثل في دفع المنحة بنسبة ٤٠ في المائة لا تدخل في حساب المعاش التقاعدي إلى أن تم استبداله في آب/أغسطس ٢٠١٢ بوضع جدول مرتبات الموظفين المحليين مقومة بدولار الولايات المتحدة.

٢٦ - كما أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن مكتب إدارة الموارد البشرية وافق، في ما يخص الموظفين الوطنيين في القوة، وكذلك في وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في الجمهورية العربية السورية، على وضع جداول المرتبات مقومة بدولارات الولايات المتحدة كتدبير خاص للتخفيف من آثار الأوضاع الاقتصادية المتردية الناجمة عن الاضطرابات الأهلية الجارية. وتلاحظ اللجنة أن جدول مرتبات الموظفين المحلية صدر بحيث يسري اعتباراً من آب/أغسطس ٢٠١٢، إلا أنه استند في الواقع إلى معدل سعر الصرف الرسمي البالغ ٤٩,٣ ليرة سورية للدولار الواحد من دولارات الولايات المتحدة الساري في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. ورداً على مزيد من الاستفسار، أُبلغت اللجنة بأن جدول المرتبات قد اعتمد باستخدام سعر الصرف المطبق على شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ نظراً لأن إجراء استقصاء مؤقت لمرتبات الموظفين المحليين كان مقرراً في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ في الجمهورية العربية السورية، ولكن لم يمكن الاضطلاع به نظراً للحالة الأمنية السائدة.

٢٧ - وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام رصد التطورات بعناية في منطقة بعثة القوة، ومعاودة دفع الرواتب للموظفين الوطنيين بالعملة الوطنية على النحو المناسب في أقرب وقت تسمح فيه الظروف الاقتصادية بذلك.

توصية بشأن الوظائف

حالات إعادة النذب/النقل

٢٨ - ورد في الفقرة ١٤ من تقرير الأمين العام (A/67/705) أن القوة تقترح، استناداً إلى استعراض أجري لميكل ملاكها الوظيفي، إجراء تعديلات في مكتب رئيس دعم البعثة، وفي أقسام الشؤون المالية والإمدادات والنقل بشعبة دعم البعثة. ويُقترح أيضاً إعادة نذب وظيفة فني مركبات (من فئة الخدمة الميدانية) إلى قسم الإمدادات لتصبح وظيفة مساعد للإمدادات/الوقود، من أجل إدارة وحدة الوقود وضمان الدعم الفعال والكفء للخمسة وحدات عسكرية، واتخاذ تدابير للقضاء على الإهدار والحيلولة دون وقوع أضرار بيئية ومنع الغش (انظر A/67/705، الفقرة ٢٦).

٢٩ - ويُقترح أيضاً إدماج مهام الشؤون المالية وشؤون الميزانية في قسم جديد للشؤون المالية وشؤون الميزانية، يتألف من ١٢ وظيفة من قسم الشؤون المالية ووظيفتين، هما وظيفة موظف لشؤون الميزانية برتبة ف-٣ ووظيفة مساعد لشؤون الميزانية (وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة)، تُنقل من مكتب رئيس دعم البعثة، ويُقصد من ذلك تحسين قدرة القوة على توفير خدمات الإدارة المالية والخدمات الاستشارية ذات الصلة فيما يتعلق بتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ونظام أوموجا للمؤسسة (انظر A/67/705، الفقرة ٢٧). ويرد

المزيد من تعليقات اللجنة على مسألة إدماج مهام الشؤون المالية وشؤون الميزانية في تقريرها عن القضايا الشاملة في عمليات حفظ السلام (A/67/780).

الوظائف المؤقتة

٣٠ - يقترح إنشاء وظيفة مؤقتة جديدة برتبة ف-٥ في مكتب قائد القوة لكبير مستشاري قائد القوة من أجل تقديم المشورة الفنية والتحليل الموضوعي بشأن القضايا والتطورات المتعلقة بتنفيذ ولاية القوة، والتعامل مع الأطراف في اتفاق فض الاشتباك، وتقديم الدعم إلى قائد القوة لمواجهة ازدياد متطلبات تقديم التقارير إلى المقر فيما يتصل بالحالة الأمنية الراهنة (انظر A/67/705، الفقرة ٢٠). وبالإضافة إلى ذلك، يقترح إنشاء وظيفة مؤقتة جديدة برتبة ف-٣ لمحلل معلومات أمنية، يكون مسؤولاً عن إدارة المعلومات الأمنية، بما في ذلك جمع البيانات ومقارنتها وتحليلها ونشرها، بحيث يستخدمها الموظف المكلف وفريق الإدارة في القوة كأداة لاتخاذ القرارات والتخطيط، من أجل تعزيز أمن وسلامة أفراد القوة وأصولها وعملياتها (انظر A/67/705، الفقرة ٢١). وأبلغت اللجنة بأن القوة ملزمة بتقديم تقارير فنية إلى مجلس الأمن كل ثلاثة أشهر، وفقاً للقرار ٢٠٨٤ (٢٠١٢) الذي اتخذته المجلس في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، بدلا من تقديمها كل ستة أشهر، كما كان الحال سابقا.

٣١ - وأبلغت اللجنة الاستشارية أن مهام وظيفة كبير المستشارين (ف-٥) كان يضطلع بها من قبل موظف منتدب لأداء مهام مؤقتة منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، وأن مهام منصب محلل المعلومات الأمنية (ف-٣) يضطلع بها خبير استشاري من الخبراء الاستشاريين منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وأبلغت اللجنة، بناء على استفسار آخر، بأن الاحتياج إلىوظيفتين قد يمتد إلى ما بعد الجدول الزمني الموسع لتقديم التقارير الذي وافق عليه المجلس، وأن الحالة الأمنية في الجمهورية العربية السورية قد تبقى معقدة لبعض الوقت.

٣٢ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن مهاموظيفتين المؤقتتين في مكتب قائد القوة ترتبط بالحالة الأمنية في منطقة البعثة وبالاحتياجات الإضافية إلى تقديم التقارير الإضافية التي نص عليها مجلس الأمن في قراره ٢٠٨٤ (٢٠١٢). وليس لدى اللجنة اعتراض على إنشاءوظيفتين المؤقتتين.

٣٣ - وتوصي اللجنة الاستشارية، إذ تأخذ الفقرتين ٢٢ و ٣٢ أعلاه في اعتبارها، بالموافقة على تغييرات ملاك الموظفين والموارد المقترحة من الأمين العام فيما يتعلق بالموظفين المدنيين في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك.

٣ - التكاليف التشغيلية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤	الفرق
١٢ ٣٥٠,٧	١١ ٠٧٩,٢	(١ ٢٧١,٥)

٣٤ - تبلغ الاحتياجات المقدرة لتغطية التكاليف التشغيلية في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ ما قدره ٢٠٠ ١١ ٠٧٩ دولار، بما يمثل انخفاضاً قدره ١ ٢٧١ ٥٠٠ دولار، أو بنسبة ١٠,٣ في المائة، مقارنة بمخصصات الفترة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢. ويعزى الانخفاض أساساً إلى انخفاض الاحتياجات مما يلي: (أ) السفر في مهام رسمية (١٠٠ ٤٧ دولار أو ١٠,٦ في المائة)؛ (ب) النقل البري (٩٠٠ ١ ١٥٩ دولار أو ٤٠,٧ في المائة)، وذلك بسبب تمديد فترة استخدام أسطول المركبات الحالي، مما أدى إلى استبعاد اعتمادات شراء المركبات ومعدات الورش ذات الصلة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، وانخفاض استهلاك وقود الديزل الناتج عن المكاسب المتوقعة الناتجة عن زيادة الكفاءة؛ (ج) الخدمات الطبية (٥٠٠ ٧٣ دولار أو ١٥,٢ في المائة)، مما يعزى إلى توافر المخزون الحالي من اللوازم الطبية وانخفاض تكاليف شراء معدات إضافية وبديلة؛ (د) المعدات الخاصة (٣٠٠ ١٣٢ دولار أو ٩٦,١ في المائة)، ويرجع ذلك أساساً إلى استبعاد اعتمادات اقتناء معدات المراقبة والكشف عن الألغام وإزالة الألغام بسبب الإنجاز المتوقع لعملية اقتناء المعدات البديلة خلال الفترة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢.

٣٥ - ويقابل الانخفاضات في الاحتياجات الواردة أعلاه جزئياً زيادة في الاحتياجات من المرافق والهياكل الأساسية (٣٠٠ ٣٢ دولار أو ٠,٥ في المائة)، وتكنولوجيا المعلومات (٦٠٠ ١٠١ دولار أو ١٦,١ في المائة)، ويعزى ذلك أساساً إلى زيادة الاحتياجات من خدمات تكنولوجيا المعلومات نظراً لتقديم دعم المستوى الأول والثاني والثالث وتحسين وتحديث نظم البرمجيات وتطبيقاتها (انظر A/67/705، الفقرة ٤٥).

النقل البري

٣٦ - تشير اللجنة الاستشارية إلى أنها طلبت من القوة تقديم معلومات بشأن استعراض استخدام المركبات في سياق الميزانية المقترحة للفترة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤، بما في ذلك مبرر الموجودات المقترحة الزائدة عن النسب القياسية (انظر A/66/718/Add.10، الفقرة ٣٥)، التي أقرتها الجمعية العامة فيما بعد. ومن المعلومات التكميلية المقدمة إليها، تلاحظ اللجنة أن من

المقرر، بالنسبة إلى الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، التي يُقترح خلالها توفير ٤٨ موظفا دوليا، من المقرر توزيع ١٧ مركبة خفيفة على الموظفين الدوليين، مقارنة بـ ٢٤ مركبة خفيفة وزعت على الموظفين الدوليين في الفترة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣. وتعكس الميزانية المقترحة تخفيض أسطول المركبات بـ ٤١ مركبة إجمالا، من ما مجموعه ٢٣٨ مركبة في الفترة الحالية إلى ما مجموعه ١٩٧ مركبة في الفترة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤، أي ما يعادل ١٧ في المائة من أسطول المركبات.

٣٧ - ومع ذلك، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن عدد مركبات القوة في الميزانية المقترحة للفترة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ ما زال يتجاوز النسب القياسية. وفي الفرع الخامس - باء من تقرير الأمين العام (A/67/705)، أُشير إلى أن القوة، في وقت إعداد مشروع الميزانية، كانت قد تجاوزت بصورة مؤقتة النسب القياسية للمركبات، في ضوء الحالة الأمنية الهشة التي تطلبت عمل الموظفين الدوليين والأفراد العسكريين في ثلاثة مواقع منفصلة بعيدة عن بعضها البعض قد يتعذر الوصول إليها بسبب القيود المفروضة على التحركات. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة أن تجاوز النسب المقررة للمركبات في القوة يرجع إلى ما يلي: (أ) الحاجة إلى تزويد الموظفين في مكتب قائد القوة وقسم الأمن والسلامة بمركبات فردية، نظرا لأن الطبيعة المتميزة لواجباتهم الفردية لا تسمح لهم بالمشاركة في استخدام المركبات؛ (ب) ضرورة أن يحمل موظفو دائرة الدعم المتكامل الأدوات والمعدات لأداء المهام التقنية في مختلف المواقع في المنطقة الفاصلة؛ (ج) الحاجة إلى توفير حافلات إضافية لنقل الموظفين الوطنيين لأن غالبية الموظفين الوطنيين يعيشون في ضواحي مختلفة من دمشق والقرى المحيطة بها، مما يحد من القدرة على المشاركة في استخدام المركبات. وأبلغت اللجنة، بناء على استفسارها، بأن أربع مركبات لكبار الشخصيات قد حُصصت للإدارة العليا للقوة، التي تضم رئيس البعثة ورئيس دعم البعثة، وذلك ليس للاستخدام الشخصي، وإنما لأداء الأنشطة الصادر بها تكليف. وأبلغت اللجنة أيضا أن عدد المركبات المخصصة للموظفين الإداريين والأفراد العسكريين أقل من النسب المقررة لأن مهامهم تقتصر إلى حد كبير على مقر القوة، مما يسهل مشاركتهم في استخدام المركبات.

٣٨ - وترحب اللجنة الاستشارية بالتدابير التي اتخذتها القوة لخفض مستوى أسطول المركبات. وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل استعراض مستوى أسطول المركبات في القوة، بما في ذلك، عند الاقتضاء، تقديم تبرير لعدد المركبات الزائد عن النسب القياسية، والإبلاغ عن ذلك في سياق الميزانية المقترحة للفترة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥.

تكنولوجيا المعلومات

٣٩ - تشير اللجنة الاستشارية إلى أنها طلبت إلى القوة مواصلة استعراض موجوداتها من أجهزة الكمبيوتر (انظر A/66/718/Add.10، الفقرة ٣٦). ويشير الفرع الخامس - باء من تقرير الأمين العام (A/67/705)، إلى أن القوة تجري حاليا استعراضا لموجودات تكنولوجيا المعلومات على أساس احتياجاتها التشغيلية. وتلاحظ اللجنة الاستشارية مما جاء في المعلومات التكميلية المقدمة إليها أن الاعتماد المخصص لاقتناء معدات تكنولوجيا المعلومات للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ يعكس زيادة قدرها ٣ ٥٠٠ دولار أو بنسبة ١,٨ في المائة، مقارنة مع موارد الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣. وتلاحظ اللجنة أيضا أن الموجودات المتوقعة من أجهزة الكمبيوتر (الحواسيب المكتبية، والمحمولة، والحواسيب المحمولة الصغيرة والخفيفة (netbook) في الفترة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ يبلغ عددها ٤٨٠ جهازا، من بينها ١٨٥ جهازا مخصصا لأغراض أخرى، مثل التدريب؛ وإعداد فواتير الهاتف، وتوفير الاتصال بشبكة الإنترنت للوحدات؛ وحواديم البرمجة، وأجهزة الراديو وغيرها من المعدات؛ وبرنامج مراقبة حركة السيارات، أو كقطع غيار.

٤٠ - وتبين الميزانية المقترحة توزيع ٢٩٥ من أجهزة الكمبيوتر على أفراد القوة في الفترة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ أي ما يعادل عددها في الفترة الحالية، في حين أن عدد هذه المعدات المخصصة لأغراض أخرى ينخفض من ٢٠٠ إلى ١٨٥ في الفترة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة أن القوة تقدر أنها ستستبدل ١١٣ من أجهزة الكمبيوتر في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، وأن ١٥ جهازا حاسوبيا آخر سيجري شطبها. وترى اللجنة الاستشارية أنه يمكن تحديد المزيد من أوجه الكفاءة في استخدام أجهزة الكمبيوتر، وتطلع إلى نتائج استعراض الموجودات من أجهزة الكمبيوتر في القوة.

التدريب

٤١ - رصد اعتماد قدره ٦٠٠ ٣٠٠ دولار لتغطية تكاليف أنشطة التدريب خلال الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، يشمل ٣٠٠ ٢٣٠ دولار للسفر لأغراض التدريب و ٨٠٠ ٤٩ دولار لتغطية رسوم التدريب ولوازمه وخدماته (انظر A/67/705، الفقرات من ٣٣ إلى ٣٥). وترد في الفقرة ٣٤ من التقرير معلومات عن العدد المقرر للمشاركين سواء في الدورات التدريبية الداخلية أو الخارجية والدورات المقرر أن تجري داخل البعثة نفسها. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن من المقرر أن يشارك موظفون دوليون في دورات تدريبية تُعقد خارج منطقة البعثة في ٤٢ مناسبة خلال الفترة المالية. وتلاحظ اللجنة أيضا تجاوز الناتج المتعلق بالتدريب

في إطار بند الأمن ضمن أطر الميزنة القائمة على النتائج في تقرير الأداء (انظر A/67/589)، وهو ما يرجع إلى تنفيذ سياسة تتطلب تدريبا خاصا بالبعثة وما لا يقل عن خمس ساعات من التدريب الأمني السنوي للشخص الواحد.

٤٢ - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن سياسة اشتراط خمس ساعات من التدريب السنوي في مجال الأمن لكل موظف تقتصر على القوة، وهي تختلف عن نشرة الأمين العام بشأن سياسة التعلم وتنمية القدرات (ST/SGB/2009/9)، التي تشير إلى أن الحد الأدنى المستهدف للتطوير المهني هو خمسة أيام سنويا. وبسبب الحالة الأمنية، يشترط قائد القوة على جميع الموظفين أن يحضروا دورة تدريبية لمدة ساعة سنويا في كل من المجالات الخمسة التالية: (١) الأمن العام؛ (٢) الحماية من المخاطر النووية والبيولوجية والكيميائية؛ (٣) أجهزة الإنذار للملاجئ وحماية المعسكرات؛ (٤) إجراءات حركة القوافل؛ (٥) السلامة من الحرائق. وحيث أن هذه الدورات التدريبية يقدمها داخليا للأفراد العسكريين وموظفو الأمن، فلا توجد آثار مالية مباشرة سوى الوقت الذي يقضيه الموظفون في التدريب. وتلاحظ اللجنة من المعلومات المقدمة أن الميزانية المقترحة توفر التدريب لـ ١٦٥ مشاركا فيما يتعلق بالموظفين الدوليين المقترحين وعددهم ٤٨ موظفا.

٤٣ - ويشير الفرع الخامس - باء من تقرير الأمين العام (A/67/705)، إلى أن القوة في الفترة الحالية ستزيد إلى أقصى حد عدد المشاركين في الدورات الداخلية في حدود نفس المستوى من موارد التدريب، وأن نظم التعلم الإلكتروني قد طُبِّقت في مجالات الأمن والتزاهة وإدارة الموارد البشرية والمعايير الحاسوبية الدولية للقطاع العام. وتشير اللجنة الاستشارية إلى الفقرة ٢٢ من قرار الجمعية العامة ٢٤٦/٦٦ التي أكدت فيها الجمعية ضرورة تخصيص أكبر حصة ممكنة من الموارد المتاحة لأغراض التدريب للإعداد لأنشطة التدريب وتنفيذها وتقليل التكاليف الإضافية، بما فيها تكاليف السفر المرتبط بالتدريب، إلى أدنى حد ممكن. وتكرر اللجنة تأكيد موقفها بأن السفر لغرض التدريب ينبغي أن يبقى قيد المراجعة الدقيقة وأن يظل في أضيق الحدود الممكنة (انظر A/65/743، الفقرة ١٣٥).

٤٤ - وتوصي اللجنة بالموافقة على مقترحات الأمين العام بشأن التكاليف التشغيلية. وتورد اللجنة مزيدا من التعليقات على القضايا المتعلقة بالتكاليف التشغيلية، بما في ذلك نسب المعدات، في تقريرها عن القضايا الشاملة في عمليات حفظ السلام (A/67/780).

٤ - مسائل أخرى

تعاون البعثة على الصعيد الإقليمي

٤٥ - يشير تقرير الأمين العام إلى أن القوة سوف تستمر في تعزيز التعاون الوثيق مع البعثات الميدانية الأخرى في المنطقة، وذلك بعقد اجتماعات دورية مع هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص (A/67/705، الفقرة ١٦). وستواصل القوة الاعتماد على الدعم المشترك من قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لبعض احتياجاتها اللوجستية، بما في ذلك مشاركتها في المبادرة الإقليمية لخدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، التي تهدف إلى تحقيق وفورات الحجم في توفير خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص (A/67/705، الفقرة ١٧). وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن القوة يمكن أن تستفيد من إنشاء مركز إقليمي للخدمات، وخاصة في ضوء الحالة الأمنية السائدة في منطقة البعثة. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة أن القوة تواجه حاليا عراقيل في تقديم الخدمات الإدارية والمالية وغيرها، وذلك لأن الموظفين الدوليين والوطنيين ما زالوا يواجهون تحديات في بيئة عملهم، بما في ذلك انتقال الموظفين الوطنيين يوميا من دمشق إلى مقر قيادة القوة. وأبلغت اللجنة بأن مركزا إقليميا جديدا للخدمات أو ترتيبا بديلا يتمثل في مكتب خلفي للدعم يمكن أن يخفف تعرض الموظفين المدنيين للمخاطر، مع إتاحة مواصلة تقديم الدعم إلى العمليات من موقع مركزي. وتشجع اللجنة القوة على مواصلة استكشاف السبل الكفيلة بتحسين تقديم الخدمات الإدارية واللوجستية من خلال توثيق التعاون مع عمليات الأمم المتحدة الأخرى لحفظ السلام في المنطقة.

المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة

٤٦ - يشير التقرير إلى أن مكاسب ناتجة عن زيادة الكفاءة تبلغ ٢٠٠ ٤٣٧ دولار ستحقق في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ في مجالات الاتصالات التجارية، وذلك بسبب استخدام خطوط أرضية مستأجرة تعمل بدوائر الألياف البصرية في شبكات الاتصالات التجارية؛ وإصلاح وصيانة المركبات، بسبب استبدال الأسطول في الفترات المالية الأخيرة؛ وقطع غيار المركبات بسبب إدارة أكثر صرامة للمخزون؛ ووقود المولدات، وذلك عن طريق ربط مواقع إضافية بشبكة الكهرباء المحلية وتحسين عزل المرافق؛ ووقود المركبات، من خلال الإدارة الصارمة لاستخدام المركبات (A/67/705، الفقرة ٢٩). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن حجم التخفيضات في النفقات تحت بند التكاليف التشغيلية، التي تتوقعها القوة في الفترة

المالية الحالية قد يكون مؤشرا على مزيد من الفرص لتحقيق وفورات من خلال تدابير زيادة الكفاءة، وتوصي بأن تطلب الجمعية العامة إلى القوة تحديد المزيد من هذه التدابير في سياق مشروع ميزانية الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ (انظر الفقرة ١٣ أعلاه).

خامسا - الخلاصة

٤٧ - ترد في الفقرة ٣٣ من تقرير الأداء (A/66/589) الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتعلق بتمويل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يقيد لحساب الدول الأعضاء الرصيد الحر البالغ ٨٠٠ ٢٨٢ ٢ دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، وكذلك الإيرادات/التسويات الأخرى البالغة ٥٨٦٥٠٠ دولار عن الفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢.

٤٨ - وترد في الفقرة ٤٨ من الميزانية المقترحة (A/66/705) الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتعلق بتمويل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤. وتوصي اللجنة الاستشارية أن تعتمد الجمعية العامة مبلغا قدره ٥٠٠ ٣٥٦ ٤٧ دولار للإنفاق على البعثة لفترة الاثني عشر شهرا الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، إذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة إلى ما بعد ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣.